حكام سورية الجدد
يعملون على توحيد القوة العسكرية

رهف الدغلي

مقال مترجم

مؤسسة النازعات
A n a z i a t

شعبان
١٤٤٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

حكام سورية الجدد يعملون على توحيد القوة العسكرية

رهف الدغلي

[New Lines Magazine]

٢٥ شباط ٢٠٢٥م

النازعات

شعبان ١٤٤٦

«كنا أعداء الأمس، فأصبحنا اليوم حلفاء»، بهذه الكلمات استهل حديثه إليَّ **حسن الدغيم**، القائد السابق في «الجيش الوطني»، مستذكرًا تحوله من أشد خصوم **أبي مُحَمَّد الجولاني** إلى أحد رفاق دربه. قال لي: «لقد كنت من ألدّ معارضي الجولاني إبّان تقلدي منصب مدير التوجيه المعنوي في «الجيش الوطني»، وخضنا معارك طاحنة ضد «هيئة تحرير الشام»، لكن الحق يقال، إنّ الجولاني دعاني إلى الحوار عام ٢٠٢١م، فاستمرت بيننا المباحثات حتى صغنا خطة لدمج بعض الفصائل تمهيدًا لعملية «ردع العدوان». واليوم أثق بقدرة **أحمد الشرع** على جمع الفصائل تحت راية واحدة، وتأسيس جيش وطني لسورية».

كانت هذه الكلمات حديثَ العهدِ، إذ نطق بها الدغيم قبل يوم واحد فقط من «خطاب النصر» الذي ألقاه أحمد الشرع في التاسع والعشرين من كانون الثاني على مسامع قادة الفصائل العسكرية المعروفة، وبثته وسائل الإعلام الإقليمية والدولية. وأعلن أحمد الشرع في خطابه هذا عن اندماج الفصائل رسميًّا تحت لواء وزارة الدفاع، بما في ذلك فصائل «الجيش الوطني»، سواء منها ما بقي قائمًا أو ما حُلّ فيما مضى. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل ألغى جميع الأحزاب السياسية المتصلة بنظام المخلوع بشار الأسد،

ونصّب نفسه رئيسًا للمرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، وهي خطوة لقيت استحسانًا عند السوريين، وإن شابها شيء من الترقب والتوجس.

وإنّ أعظم التحديات التي تواجه سورية بعد الحرب، وهي في أمس الحاجة إلى ما يضاهي «مشروع مارشال – Marshall Plan»[1]، يتمثل في دمج الفصائل المسلحة المتعددة والمتنوعة في جيش وطني موحد، ذي بنيان منظم، ينأى عن التشرذم والانقسام. وقد نجح أحمد الشرع –الذي نبذ كنيته السابقة «الجولاني»– في إذابة الفصائل المدعومة تركيًّا في شمال البلاد، بل استطاع أن يحول كثيرًا من خصومه القدامى إلى رفاق في السلاح. لكنه رغم ذلك لم يتمكن بعد من ضم اثنتين من أقوى الفصائل العسكرية في البلاد إلى صف الجيش الموحد، إذ لا يزال الجنوب السوري خاضعًا لسلطة فصائل تابعة **لأحمد العودة**، وهي تحظى بدعم روسيا والإمارات العربية المتحدة، بينما تُحكم «قوات سورية الديمقراطية»، ذات القيادة الكردية والمدعومة أميركيًّا قبضتها على الشمال الشرقي. وبغير إخضاع هاتين القوتين لسلطة الجيش الموحد فإنّ مسعى

---

[1] خطة مساعدات اقتصادية أميركية قدمتها أميركا لأوروبا الغربية بقيمة ١٣ مليار دولار (١٩٤٨–١٩٥٢م) لإعادة إعمار القارة بعد الحرب العالمية الثانية، واحتواء المد الشيوعي، وتعزيز التكامل الأوروبي. سمي نسبة إلى وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال. [النازعات].

أحمد الشرع لتأسيس جيش سوري متماسك يبدو ضربًا من المحال، وإن لم يتحقق ذلك، فإنّ البلاد معرضة لخطر الانتكاس إلى حروب أهلية جديدة.

ولا تنحصر المعضلات في هذا فحسب، بل إنّ عملية دمج الفصائل التي جرت تحت إشراف وزارة الدفاع قد شابها خلل في آلية التوظيف والتعيين، إذ اعتمد أحمد الشرع في توزيع المناصب مبدأ الولاء أكثر من اعتماده مبدأ الكفاءة، فضلًا عن كونه لم يراع الفوارق العقائدية والطبقية بين الفصائل المنضوية تحت لوائه، مما قد يوقع تنافرًا داخليًّا يهدد وحدة الجيش الناشئ. أضف إلى ذلك تعقيدات جغرافية وسياسية أخرى كتذبذب الموقف التركي، والغارات الإسرائيلية المستمرة على الأراضي السورية وسعيها الدؤوب إلى الاستيلاء على مزيد من الأراضي، واختراقها لاتفاقية «فك الاشتباك» الموقعة عام ١٩٧٤م بين القوات الإسرائيلية والسورية في الجولان المحتل، وهي عوامل تزيد المشهد الانتقالي في سورية اضطرابًا وتعقيدًا.

تيسّر لي في عملي الميداني في الأعوام الثلاثة الماضية في شمال سورية وجنوب تركيا أن ألتقي مقاتلين وقادة وعسكريين من شتى فصائل «الجيش الوطني»، وأجريت معهم أكثر من مئة مقابلة امتدت لساعات طوال، وتكَشَّفَ لي من هذه الحوارات حقيقة الدوافع التي تدفع هؤلاء الرجال إلى الانخراط في صفوف الجماعات المسلحة والتمسك بها.

ولأني أكاديمية سورية تيسّر لي أن أتواصل مع هؤلاء المقاتلين على مستوى أكثر عمقًا وأشدّ خصوصية. فكشف لي كثيرٌ منهم عن تعقيد المشاعر التي تتجاذبهم بين الولاء والحكمة السياسية وغريزة البقاء، وهي مشاعر تضرب بجذورها في مرارة المظالم التاريخية وتقلبات التحالفات المتغيرة. ومن حديثهم انفرج لي بابٌ إلى ما يعتمل في نفوسهم من عوامل وجدانية ونفسية، كانت ولا تزال تؤثر في قراراتهم وتشكّل لبّ هويتهم.

هذا البحث الذي حظي بدعم برنامج «XCEPT» (الحدود، الصراع، الأدلة، السياسات، التوجهات)، أتاح لي أن أشهد عن كثب التحديات الجسيمة التي تعترض سبيل توحيد الفصائل المتباينة في كيان عسكري موحد. ومن هذه الحوارات، رأيت بأمّ عيني كيف يجتاز المقاتلون غمار المجهول في المشهد السوري بعد الأسد، فكشفوا لي عن معاناتهم كما أفصحوا عن آمالهم التي لم تنطفئ بعدُ للمستقبل.

وفي كانون الثاني الماضي عدتُ أخيرًا إلى دمشق بعد غيابٍ امتدّ أربعة عشر عامًا. فوجدت شوارعها تحمل ندوبًا غائرة خلّفها نظامٌ آفل، ورأيت رموز حزب البعث، الذي كان يومًا يطغى على المدينة، قد صارت أثرًا بعد عين. أمّا خارج العاصمة، فلا تزال البلاد تتخبّط في أوجاعها، تترنّح تحت وطأة الخراب والانقسام، بعد أن انحدرت انتفاضة آذار ٢٠١١م إلى أتون حرب ضروس أتت على الأخضر واليابس.

والتقيت في زيارتي بكثير من القائمين على وزارة الدفاع، فوجدت في بعضهم تشابهًا لِما كان يبديه الدغيم من تفاؤل، لكنّ آخرين أفضوا إليَّ بمخاوفهم مما يعشش في نفوس أفراد القوات المسلحة الحديثة التشكيل من ريبة ووجل. وقد لخص أحد القادة في «الجيش الوطني» هذا الشعور بقوله: «بندقيتي هي الضمانة الوحيدة لأمني، وقد دُفع ثمنها بالدم. سأنتسب إلى وزارة الدفاع، لكني لن أتخلى عن سلاحي. بعد أربعة عشر عامًا من الثورة، لن أقبل بأن أُقصى أو أُزَجَّ في غياهب السجون». كانت هذه الكلمات تعبيرًا جليًّا عن مدى الهشاشة التي تتسم بها المرحلة الانتقالية في سورية.

في الأعوام الأربعة عشر الماضية تشكلت الخارطة العسكرية السورية من مزيج معقد من الفصائل المسلحة؛ فـ«الجيش الوطني» مثلًا يضم ثلاثة فيالق و«الجبهة الوطنية للتحرير»، ويُقدّر عدد مقاتليه بنحو أربعين ألفًا، وقد انتشر في المناطق الخاضعة للدعم التركي بمحاذاة الحدود الشمالية. أما «قسد» المدعومة أميركيًّا، فتتمركز في الشمال الشرقي وتضم في صفوفها نحو سبعين ألف مقاتل. وفي الجنوب، تحتفظ الفصائل التي يقودها أحمد العودة بصلات مع روسيا، وكانت قد أبرمت اتفاقيات «مصالحة» مع نظام الأسد قبل سقوطه، لكنها لم تلتحق بعد بوزارة الدفاع الجديدة، إذ تتحفظ على مسألة التمثيل السياسي وضمانات العمل المناط بها. وكذا لا تزال الفصائل المتمركزة

في السويداء جنوب شرق دمشق تقاوم الاندماج، مطالبة بمزيد من الحكم الذاتي وضمانات بشأن مكانتها في الهيكلة العسكرية المستحدثة.

غير أنه يمكن استقراء المستقبل من خلال ما تم إنجازه من عمليات الاندماج حتى الآن. وقد وصف الدغيم هذه التطورات بقوله: «إنّ فصائل مثل «الجبهة الشامية»، و«صقور الشام»، و«أحرار الشام»، (وجميعها فصائل منتسبة إلى «الجيش الوطني») بدأت تدريجيًّا بالتصالح مع «الهيئة»، رغم أنها كانت تتلقى رواتبها من الحكومة المؤقتة الممولة من تركيا وقطر، لكنها رأت –في نهاية المطاف– أنّ «الهيئة» هي القوة العسكرية الوحيدة القادرة على مواجهة الأسد».

وقد أكد لي هذا الأمر أحد قادة الأمن في «الجبهة الشامية»، حين أجريت معه مقابلة في آب ٢٠٢٣م، حيث أفصح لي عن وجود مساع للوساطة بين «الجبهة الشامية» و«الهيئة»، لاسيما بعد انشقاق عدد من مقاتلي «الجبهة الشامية» والتحقوا «بالهيئة». وكانت هذه إحدى الاستراتيجيات الأولى التي انتهجتها «الهيئة» للتغلغل داخل «الجيش الوطني» تمهيدًا لاستيعابه ضمن بِنيتها. واليوم، بات عزام غريب القائد المركزي «للجبهة الشامية» واليًا لحلب، فيما شغل قائد الأمن السابق منصب نائبه. وقد كان لهذه الانشقاقات أثر في تشكيل التحالف الذي قاد الهجوم الأخير، ومهّد لسلاسة اندماج الفصائل

قبل خطاب النصر الذي ألقاه أحمد الشرع والذي أعلن فيه رسميًّا حلّ «الجيش الوطني» وغيره من الجماعات المسلحة.

وقد مكّن هذا الاندماج «الهيئةَ» من إنشاء قوة خاصة استعدادًا لمعركتها الفاصلة. واستغلت «الهيئة» شبكة تمويلها الواسعة القائمة على فرض الضرائب في إدلب، والتحكم في معبر باب الهوى الحدودي، واستثمارات استراتيجية متعددة، لتأسيس اثنتي عشرة كتيبة نخبوية، حملت كلٌّ منها اسمًا لأحد القادة المسلمين التاريخيين. وحسب الدغيم فقد تميزت هذه الكتائب بانضباط صارم، وبلغت الكلفة التدريبية لكل مقاتل فيها سبعة عشر ألف دولار، ما أفرز قوة قوامها خمسة وثلاثون ألف مقاتل، كان لهم أثر حاسم في عملية «ردع العدوان» التي انطلقت في أواخر تشرين الثاني ٢٠٢٤م، وانتهت بإسقاط الأسد في الثامن من كانون الأول.

وبعد انهيار النظام، وضعت وزارة الدفاع السورية هيكلها التنظيمي منجزة تعييناتها في المناصب العليا ضمن القيادة العامة. وحسب شهادات المطلعين فقد شُكّلَت ست فرق عسكرية وعُيّن قادتها، كما أسس سلاح جو جديد، وقطعة حديثة سُمِّيت «الحرس الجمهوري»، لكنّ التعيينات كشفت عن استمرارية النهج القائم على الولاء؛ إذ أُسندت المناصب العليا لمن كان ولاؤه

«للهيئة» ثابتًا في السنوات التي سبقت سقوط الأسد، بدلًا من أن تراعى فيها معايير الجدارة والكفاءة.

من جليل التعيينات العسكرية تعيين العميد **عبد الرحمن الخطيب**، المعروف سابقًا **بأبي حسين الأردني** قائدًا للحرس الجمهوري الذي أنشئ حديثًا. والخطيب وهو أردني الجنسية من الموثوقين عند أحمد الشرع منذ اغتيال **أبي عمر سراقب** عام ٢٠١٦م (قائد جهادي بارز، عمل سابقًا مع **أبي مصعب الزرقاوي** في العراق، وشنّ هجمات على «الجيش الحر»، ثم قاد المعارك التي أفضت إلى سيطرة الفصائل الإسلامية على محافظة إدلب عام ٢٠١٥م). وقد اضطلع الخطيب بعمل حاسم في التخطيط العسكري والعمليات القتالية، وما إن تقلّد منصبه انصرف إلى تطهير الحدود السورية اللبنانية من مقاتلي «حزب الله»، لا سيما في منطقة القصير الاستراتيجية. بيد أنه مطلوب في بلاده بتهم الإرهاب، لذلك ثارت المخاوف من حدوث تعقيدات مع السلطات الأردنية.

وعلى المنوال ذاته، عُيّن العميد **عمر مُحَمَّد جفتاشي**، وهو تركي، يُعرف باسم **مختار التركي** قائدًا للفرقة العسكرية في دمشق. وجفتاشي من أقرب المقربين لأحمد الشرع، لا سيما في أوقات التوتر بينه وبين المقاتلين الأجانب داخل «الهيئة». وقد كان لتعيينه هذا أثر في إذكاء الظنون حول احتمال أن يكون

جسرًا بين أحمد الشرع والاستخبارات التركية، إذ تدفع جنسيته إلى مثل هذا الافتراض.

وتجلّت في هذه التعيينات استراتيجية واضحة، قوامها الاستناد إلى رجال من غير أهل البلاد، يُظنّ فيهم قلة الطمع في الحكم محليًّا، ليكونوا سياجًا يحمي العاصمة، وحصنًا يقي النظام.

ولم يحد هذا المنهج عن سننه في تقديم الولاء على الكفاءة، بل امتد إلى رجل يعرف باسم **أبي عمشة**، فكان أول قائد من «الجيش الوطني» يُولّى قيادة فرقة في الجيش الجديد؛ إذ أسندت إليه إمرة الفرقة العسكرية في حماة (الفرقة ٢٥). وأبو عمشة (اسمه **مُحَمَّد جاسم**) قد حلّ في إدلب زمن النزاع بين الهيئة والجيش الوطني، وعقد تحالفًا مع أحمد الشرع. وكان يقود لواء «سليمان شاه»، المشهور بين الناس باسم «لواء العمشات»، وهو موضوع على قوائم العقوبات الأميركية بسبب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان.

وأثار هذا التعيين تساؤلات عميقة عن دوافع الجولاني إلى ممالأة رجل ذاع سوء صيته. وكشف مصدر في وزارة الدفاع أنّ أحمد الشرع لم يُقدِم على ذلك إلا للقاعدة القبلية عند أبي عمشة، فإنّ لواء «سليمان شاه» لا يُجنّد جنوده إلا من أبناء القبائل، فتجاهله يعني نفرانها وتصدّع بنيان الجيش الجديد. لكنّ أحمد الشرع أجرى أمره في ذلك على وجه من التدبير، إذ أقرّ نفوذ أبي عمشة، لكنه

لم يُرِده أن يستطيل. فبحسب المصدر، فقد فُرضت على أبي عمشة شروط إن شاء البقاء في سُدّة القيادة، وأهمها أن يحشد اثنا عشر ألف مقاتل، وهذا عدد يعسر حشده حالَ التحديات التي تواجه الجماعات المسلحة في سورية اليوم. ولعل في ذلك حيلةً لتقييد نفوذه، غير أنّ الأيام وحدها كفيلةٌ بكشف مآلات هذا التدبير إذا كان سيتمكن من استغلال القواعد القبلية للاحتفاظ بمنزلته. فإن هو نجح في تثبيت أقدامه، مع ما يُؤخذ عليه من ماض مثقل بالفظائع، لا سيما ضد الأكراد، قد يوشك أن يفضي إلى زعزعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني، ويُضعف سلطان الدولة، وينذر بفوضى تتآكل بها أركان الحوكمة، بل قد يُحدث خللًا في تسلسل القيادة العسكرية وشرعيتها، مما يشكل عائقًا طويل الأمد أمام بناء دولة فاعلة.

كما شملت التعيينات تعيين العميد **هيثم العلي**، المعروف **بأبي مسلم آفس** أو **أبي مسلم الشامي**، قائدًا للفرقة العسكرية في حمص (الفرقة ١٠٣). وكان آفس قد تعرض للاعتقال والتعذيب داخل «الهيئة» بعد الاشتباه في ضلوعه بفضيحة تجسس هزّت «الهيئة» العام الماضي، إلا أنه عاد إلى موقعه قائدًا لـ«لواء علي بن أبي طالب» بعدما قرر أحمد الشرع طيّ صفحة القضية التي كادت أن تؤدي إلى انقسام خطير داخل التنظيم.

وتولّى **رائد عرب** قيادة فرقة الدبابات، وكان سابقًا قائدًا لـ«لواء صقور الشام» في منطقة الطبقة، التي شهدت انقسامات داخلية عام ٢٠٢٣م عقب قرار **أبي عيسى الشيخ** بالتحالف مع «الهيئة». وحينها أثناء متابعتي الميدانية لعملية إعادة هيكلة فصائل «الجيش الوطني» التقيت برائد عرب وسألته عن الدوافع الحقيقية لانضمام أبي عيسى الشيخ إلى «الهيئة»، وهل كان ذلك نتيجة تحوّل فكري أَم بضغوط تركية تهدف إلى ضبط نفوذ الجيش الوطني السوري؟ جاء رد رائد عرب متّزنًا، حيث لم يُظهر أي عدائية تجاه أبي عيسى الشيخ، رغم أنّ انضمامه إلى «الهيئة» آنذاك ساعد في تعزيز استراتيجية الجولاني لاختراق «الجيش الوطني». كان موقف رائد عرب يدل على براغماتية أكثر من كونه انحرافًا فكريًّا، فقد أوضح أنّ مثل هذه التحالفات كانت تُعتبر ضرورية في سياق الثورة، وكانت تحظى بقبول واسع في بعض أوساط «الجيش الوطني». وشدد على أنّ الاصطفاف مع «الهيئة» كان في المقام الأول استجابة للضغوط التركية، دون أن يقرّ صراحة بوجود تقارب فكري بين «الجيش الوطني» و«الهيئة» في ذلك الوقت.

وفي منصبه الجديد، يتمركز رائد عرب في منطقة فرقلس بريف حمص الشرقي، كما يتولى قيادة «فرقة البادية» التي تنشط في تدمر والمناطق المحيطة بها. وينحدر رائد عرب من بلدة السخنة في هذه المنطقة، ومن المتوقع أن

يكون لفرقته أكبر أثر في مواجهة خلايا تنظيم «الدولة» في البادية السورية وتأمين الطرق الرئيسة التي تربط شرق البلاد بمناطقها الداخلية. ورغم أنّ تعيينه أمارة على الميل العام إلى دمج قادة سابقين من «الجيش الوطني» في الهيكل العسكري الجديد، فإنّ تاريخه في عقد التحالفات البراغماتية يشير إلى أنّ اختياره قد يكون بقدر ما هو قائم على الولاء، مبنيًّا أيضًا على براعته الاستراتيجية.

وفي إدلب عُيّن **مُحَمَّد غريب**، المعروف **بأبي أسيد حوران**، قائدًا لفرقة إدلب. وقد كان قائدًا بارزًا في «فيلق الشام»، الذي كان جزءًا من «الجبهة الوطنية للتحرير»، والتي عملت جنبًا إلى جنب مع «الهيئة» ضمن غرفة عمليات «الفتح المبين» لسنوات. ويُنظر إلى «الفيلق» على أنه قريب من تركيا وله صلات بجماعة «الإخوان المسلمين». ومن المتوقع أن تنتشر فرقة إدلب في القطاع الشرقي من المحافظة، وهي منطقة مفتوحة على البادية، حيث ستتولى مسؤولية حماية الطرق وسكك الحديد من تسلل تنظيم «الدولة» إلى الجزء الغربي من المحافظة.

وفي محافظة درعا الحساسة كُلّف **بنيان الحريري**، أحد قادة «أحرار الشام»، قيادة «فرقة درعا»، وتكمن حساسية هذا التعيين في رفض أحمد العودة قائد «اللواء الثامن» الانضمام إلى وزارة الدفاع الجديدة ورفضه خطة الاندماج.

وسيتعين على الحريري التعامل مع هذا الوضع الحرج بحذر شديد باعتبار تداعياته الداخلية والخارجية.

تجلو التعيينات العليا الأخيرة في وزارة الدفاع السورية عن نهج أحمد الشرع في إحكام قبضته على السلطة العسكرية؛ إذ عمد إلى انتقاء رجال لا يتطرق إليهم الشك في الولاء. ومن بين هؤلاء: **مرهف أبو قصرة**، و**علي نور الدين النعسان**، و**عناد الدرويش**، والعميد **عبدو سرحان**، وقد أُنيطت بهم قيادة المرحلة الانتقالية العسكرية في سورية عقب الإطاحة بالأسد.

تولى أبو قصرة، أو **أبو الحسن الحموي** منصب وزير الدفاع في ٢١ كانون الأول ٢٠٢٤م. وُلِد في بلدة حلفايا بمحافظة حماة عام ١٩٨٤م، واتخذ من خلفيته الهندسية سبيلًا لدعم المعارضة المسلحة، فارتقى في صفوف «الهيئة» حتى غدا من قادتها البارزين، وقاد عمليات مهمة مؤثرة، كان من أبرزها حملة «ردع العدوان» التي انتهت بسقوط الأسد. ويدل تعيينه على حرص أحمد الشرع على اختيار رجال تتوافق رؤاهم مع أهداف «الهيئة» الاستراتيجية ومع تصوره الأشمل لمستقبل سورية.

أما علي النعسان، أو **أبو يوسف الحمصي**، فقد رُقِّي إلى رتبة لواء في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤م، ثم عُيِّن رئيسًا لهيئة الأركان العامة. وكان ضابطًا في الجيش العربي السوري إبان حكم الأسد قبل أن ينشق عام ٢٠١١م. وقد

أكسبته نجاحاته العسكرية في الحملات التي أفضت إلى الإطاحة بالأسد موقعًا مقدَّمًا في إعادة بناء الجيش السوري. وهو اليوم يضطلع بمهمة دمج الفصائل المسلحة المختلفة وتحديث المؤسسة العسكرية، في تحدٍّ يقتضي التوفيق بين متطلبات الولاء ومقتضيات المهنية والانفتاح.

وأما عناد الدرويش، المكنى **أبا المنذر**، فقد أُسندت إليه رئاسة شعبة التنظيم والإدارة. وكان قد شغل منصب رئيس أركان «الجبهة الوطنية للتحرير»، فضلًا عن كونه القائد العسكري لحركة «أحرار الشام». وقد بزغ نجمه بعد مشاركته في الانقلاب الداخلي الذي شهده تنظيم «أحرار الشام» عام ٢٠٢٠م، وهو الانقلاب الذي أفضى إلى إعادة تشكيل قيادة التنظيم بدعم من «الهيئة». ويجسد تعيينه مساعي أحمد الشرع الرامية إلى إحكام قبضته على الإدارة العسكرية، بحيث لا يُفسَح المجال إلا لمن لا يُرتاب في ولائه.

أما عبدو سرحان، أو **أبو عاصم**، فقد أُنيط به منصب القائد العام للقوات الجوية، بعدما تولى في السابق قيادة «جبهة النصرة» في الغوطة الشرقية.

وتكشف هذه التعيينات عن النهج البراغماتي الذي ينتهجه أحمد الشرع في إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، نهجٍ قوامه الولاء المطلق؛ وإذ يرمي هذا التوجه إلى تحقيق التماسك والاستقرار على المدى القريب، فإنّ هيمنة الشخصيات المنتمية إلى «الهيئة» تثير تساؤلات حول قدرة الجيش على تمثيل التعددية

السورية والتحول إلى مؤسسة وطنية موحدة. ويبقى نجاح هذا المسار على المدى البعيد رهينًا بقدرة المؤسسة العسكرية على تجاوز الولاءات الفصائلية، وصياغة كيان منسجمٍ يتوافق مع تطلعات سورية إلى الحكم الرشيد والأمن والعدالة.

على الرغم من الحلِّ الرسمي للفصائل المسلحة والتعيينات الأخيرة في وزارة الدفاع، تظلُّ إحدى القضايا الجوهرية دون معالجة حقيقية، وهي الدوافع الفردية التي تحرك المقاتلين على المستوى الجزئي. فقد كشفت الأبحاث الميدانية والمقابلات مع قادة «الجيش الوطني» عن فجوة مستمرة بين النهج الفوقي الذي تتبعه الوزارة والواقع المعاش للمقاتلين على الأرض.

على مدار الأسبوع الماضي، أفضت مقابلات موسعة مع القادة المركزيين إلى الكشف عن صورة أكثر تعقيدًا وتطورًا لمسار الاندماج العسكري تحت قيادة أحمد الشرع. وبينما أبان النظر الأولي عن هشاشة هذا الاندماج، فإنّ المستجدات الأخيرة تدل على أنّ العملية تمضي قدمًا رغم التحديات المستمرة.

إنّ إعادة الهيكلة الواسعة في وزارة الدفاع، التي شملت تعيين شخصيات رئيسة من الفصائل المسلحة السابقة أمارة على استراتيجية مركزية قائمة على الولاء، مما ينذر بمزيد من العزلة للمقاتلين في الصفوف الدنيا.

غير أنّ دوافع المقاتلين داخل الجيش الوطني السوري ليست على وتيرة واحدة، بل تتوزع على ثلاثة مواقف:

أولًا: هناك مَن تحركهم العصبية القبلية والولاء للروابط الأُسَرية والثقة في القيادات المحلية.

ثانيًا: ثمة مَن تُحفزهم الدوافع الاقتصادية؛ إذ ينخرط كثيرون في عمليات التهريب والسيطرة على الأسواق المحلية.

ثالثًا: هناك فئة، لا سيما في «الجبهة الشامية»، مدفوعة بدوافع أيديولوجية، حيث تتمسك بمبادئ الثورة وتسعى إلى إحداث تغيير اجتماعي أوسع.

وفهم هذه الديناميات ضرورة لنجاح أي اندماج في جيش وطني موحَّد، لكنّ استراتيجية وزارة الدفاع الحالية تركّز على تعزيز السلطة في المستويات القيادية، متجاهلة العوامل العميقة التي تُبقي المقاتلين على ارتباطهم وولائهم.

يبقى التساؤل مطروحًا: هل سيتمكن أحمد الشرع من اجتياز هذه التحديات المتشابكة بنجاح؟ ومع ذلك، فإنّ الاندماج الجزئي الذي تحقق حتى الآن بين «الجيش الوطني» و«الهيئة» –رغم استثناء «قسد» والفصائل الجنوبية– يشي ببعض الأمل في بناء هيكل عسكري منسجم. فقد أدى الزخم الثوري عقب سقوط الأسد إلى طغيان حالة من الوحدة على الصراعات السابقة، ومُنح أحمد الشرع مستوى من الشرعية مكّنه من الضغط على «الجيش الوطني» لقبول الاندماج. كما أنّ قيادته نجحت في إعادة توجيه البوصلة العسكرية نحو

أعداء مشتركين، مثل «قسد» وإسرائيل، بدلًا من ترك الانقسامات الداخلية تتحكم في ديناميات المشهد العسكري.

وقد كشفت مقابلات مع القادة المركزيين في «الجيش الوطني» عن احترامٍ، ولو على مضض، لحِنكة أحمد الشرع السياسية وذكائه الاستراتيجي. فعلى الرغم من خصومتهم التاريخية معه فإنهم يعترفون بقدرته على المناورة بين الخصومات، وترسيخ نفوذه، ودفع عملية الاندماج العسكري بواقعية سياسية. وقد أقرَّ أحد القادة بأنّ «الاندماج يظل رمزيًّا أكثر منه عسكريًّا من الناحية الهيكلية»، لكنه أضاف أنّ نفوذ أحمد الشرع الشخصي وبراعته التكتيكية كانا عاملين حاسمين في إبقاء العملية قائمة. فلقد استطاع إقصاء منافسيه دون إشعال فتيل صراع شامل، مما سمح له بزرع شعور بالانتماء الوطني بين القادة الذين –رغم شكوكهم المستمرة– باتوا ينظرون إلى التوحيد العسكري بوصفه ضرورة للمرحلة الانتقالية.

وإلى جانب الحسابات العسكرية الداخلية، فقد تمكّن أحمد الشرع من توظيف الديناميات الإقليمية والدولية لمصلحته؛ فالضغط التركي على «الجيش الوطني» لقبول الاندماج كان عاملًا حاسمًا، إذ تنظر أنقرة إلى إعادة هيكلة القوات المسلحة السورية على أنها وسيلة لضمان استقرار مصالحها في شمال سورية. علاوة على ذلك، فإنّ تزايد الزيارات الدبلوماسية والانخراط الدولي

الأوسع أضفى على حكم أحمد الشرع جانبًا آخر من الشرعية. وقد عزز الإدراك السائد بوجود مساع دولية منسقة لاحتواء الأزمة السورية من تخفيف التوتر بين الفصائل المسلحة. وحتى إن كان هذا الزخم الدبلوماسي ذا طابع رمزي، فإنه قد رسخ فكرة أنّ الاندماج ليس مجرد ضرورة محلية، بل هو واقع جيوسياسي حتمي.

ورغم أنّ تحقيق التوحيد العسكري الكامل لا يزال هدفًا بعيد المنال، فإنّ سيطرة أحمد الشرع على دمشق تُشكّل ركيزة أساسية لسلطته. وحتى إن لم يستطع فرض الاندماج على جميع الفصائل، فإنّ إحكام قبضته على الأجهزة الأمنية في العاصمة يمنحه مستوى كبيرًا من الشرعية، داخليًّا وخارجيًّا. وإذا استمرت هذه الاتجاهات، فقد لا يتمكن أحمد الشرع من توحيد سورية في المستقبل القريب، لكنه بلا شك قد وطَّد أقدامه في المشهد العسكري، وأحكم قبضته على مسار الأحداث، بما يتيح له الحفاظ على الاستقرار وفرض سلطته لسنوات قادمة.

في خضمِّ الاجتماعات بين القادة المركزيين في «الجيش الوطني» ووزارة الدفاع عقب سقوط الأسد، أجريتُ مقابلات مُفصّلة مع قادة الفصائل، كشفت لي عن تحدياتٍ راسخة تقوّض السردية القائلة بوحدة الصف. وعلى وجه التحديد، ثمة ثلاث قضايا لا تزال تحول دون تحقيق الوحدة الحقيقي:

أولًا: يخيم هاجس المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تكون وقعت إبان الحرب؛ فقد أعرب كثير من قادة الفصائل عن مخاوفهم من التبعات القانونية المحتملة لمثل هذه الانتهاكات، الأمر الذي يحتم على الإدارة الجديدة وضع ميثاق موثوق للعدالة الانتقالية، يُوازن بين ضروراتِ المحاسبة ومقتضياتِ المصالحة درءًا لتجدد الصراع.

ثانيًا: ثمة مخاوف جسيمة من التهميش السياسي؛ إذ عبّر قادة الفصائل عن قلقهم من إقصائهم من المشهد السياسي الجديد، لا سيما في ظل إدماج مقاتليهم ضمن وزارة الدفاع دون ضمانات تكفل لهم النفوذ أو الاستقلالية. ويُبرز هذا القلق الحاجة الملحة إلى رقابة دولية تضمن عملية اندماج شفافة وشاملة، تَحول دون الإقصاء والتشرذم.

ثالثًا: ثمة حاجة ماسة إلى أن تبني «الهيئة» جسور الثقة في مؤسساتها، ولمعالجة هذا الأمر اقترح القادة المركزيون في «الجيش الوطني» تشكيل «مجلس عسكري ثوري» يضم ما بين ثمانية إلى اثني عشر قائدًا عسكريًّا من مختلف مكونات المشهد العسكري السوري. ويشمل هؤلاء قادة من الطائفة الدرزية، والفصائل الجنوبية، و«قسد»، إلى جانب ممثل واحد على الأقل من جيش الأسد ممن انشقوا وانضموا للثوار.

ويهدف المجلس إلى تعزيز القيادة التشاركية، وضمان تمثيل متوازن داخل الهيكل العسكري السوري المتنامي. فمن خلال الحيلولة دون هيمنة فصيل بعينه على صناعة القرار، يسعى المجلس إلى تبديد المخاوف من التهميش، وتعزيز الثقة المتبادلة، وإرساء قاعدة صلبة للحكم المشترك خلال المرحلة الانتقالية. وتنبئ هذه المبادرة عن جهد أوسع لبناء مؤسسة عسكرية تمثل النسيج الوطني السوري المتعدد، وتدعم استقرار البلاد ووحدتها على المدى البعيد.

تظل «قسد» والفصائل الجنوبية من أبرز العقبات التي تعترض سبيل تشكيل جيش وطني موحَّد تحت قيادة أحمد الشرع. وقد واجهت جهود وزارة الدفاع للتواصل مع عراقيل جمة، كان أبرزها: معارضة تركيا، وصلة «قسد» بـ«حزب العمال الكردستاني»، الذي تصنفه أنقرة منظمة إرهابية.

في مستهل المفاوضات بين وزارة الدفاع وقيادة «قسد»، بدا أنّ ثمة تقدمًا ملحوظًا؛ فقد أكد مصدر رفيع مطلع على سير المحادثات لصحيفة « New Lines» أنّ أحمد الشرع عرض إدماج الكتائب ذات الأغلبية العربية من «قسد»، مع اشتراط انسحاب المقاتلين الأجانب المنتمين إلى «حزب العمال الكردستاني» غير أنّ التدخل التركي أعاق هذا المسار، إذ كشفت مصادر داخلية أنّ أنقرة دفعت باتجاه حل كامل لهيكل «قسد» العسكري بدلًا من قبول أي شكل من أشكال الاندماج الجزئي. وتهدد هذه المقاربة المتشددة بعزل

«قسد» التي تفرض سيطرتها على مساحات شاسعة من الأراضي الغنية بالنفط في شمال شرق سورية.

وفي المقابل، أبدى **مظلوم عبدي** –قائد «قسد» العام– استعداده لنقل المقاتلين المرتبطين «بحزب العمال الكردستاني» إلى العراق أو إيران، إلا أنّ هاكان فيدان –وزير الخارجية التركي– رفض هذا الحل، مطالبًا بتنازلات أوسع. وقد أدى هذا الجمود إلى تأخير عملية اندماج «قسد»، وخلّف فراغًا في السلطة في شمال شرق البلاد.

ورغم أنّ مصادر من داخل وزارة الدفاع و«قسد» تؤكّد عدم وجود عملية عسكرية وشيكة، فقد أفاد مصدر مطلع على المفاوضات بأنّ طرفًا دوليًّا يتولى الوساطة بين الجانبين لصياغة اتفاق محتمل يحول دون اندلاع أي مواجهة، وذلك حال تقديم «قسد» تنازلات تتعلق بسيطرتها على بعض المناطق الشرقية.

ويبدو هذا الخيار أكثر ترجيحًا مع تنامي الانقسامات الداخلية بين السكان الخاضعين لحكم «قسد»، وتصاعد مشاعر السخط بين القبائل العربية في دير الزور والرقة. وقال أحد زعماء العشائر في دير الزور: «إنّ حكم «قسد» همّشَ المجتمعات العربية واحتكر صناعة القرار». ومن شأن هذه التظلمات المتزايدة أن تُفاقِم الضغوط على «قسد» للقبول بتنازلات إقليمية ضمن تسويةٍ أوسع، لا سيما في المناطق التي تراجعت فيها الثقة بقيادتها إلى حد بعيد.

أما في الجنوب فلا تقل الأوضاع تعقيدًا عما هي عليه في الشمال؛ إذ أبدت الفصائل الجنوبية، لا سيما في درعا والسويداء، فتورًا واضحًا نحو الاندماج في الجيش الوطني الجديد. ففصائل درعا، بقيادة أحمد العودة، تحافظ على علاقة متوازنة مع روسيا، ورفضت الانخراط الكامل في خطة وزارة الدفاع للدمج العسكري.

أما في السويداء، فقد حافظت الميليشيات المحلية الدرزية، مثل حركة «رجال الكرامة» على استقلاليتها، مشترطة ضمانات سياسية واعترافًا بالحكم المحلي قبل القبول بأي عملية اندماج. وقد أكد الشيخ **حكمت الهجري** –أحد أبرز زعماء الطائفة الدرزية– أنّ الفصائل الجنوبية لن تُلقي سلاحها دون ضمانات تضمن لها التمثيل السياسي والحماية من التهديدات الخارجية، وعلى رأسها تنظيم «داعش». وتعكس هذه الشكوك المتأصلة سنوات من التهميش والاضطهاد الدموي الذي مارسه نظام الأسد ضد الجنوب.

وتزداد تعقيدات المشهد الأمني في جنوب سورية مع استمرار الغارات الجوية الإسرائيلية التي دمرت البنية التحتية العسكرية والمعدات، واحتلالها أراضٍ جديدة في الجولان، في خرقٍ لاتفاق «فك الاشتباك ١٩٧٤م». كما استهدفت إسرائيل الميليشيات المرتبطة بإيران ومستودعات الأسلحة. فمنذ سقوط الأسد في كانون الأول، شنت إسرائيل أكثر من ٥٠٠ غارة جوية على

الجنوب السوري، استهدفت على وجه الخصوص محافظات دمشق والسويداء ودرعا.

وشملت الهجمات الأخيرة قصفَ مطار السويداء العسكري، ما أدى إلى تدمير مستودعات للأسلحة، فضلًا عن هجمات بطائرات مسيرة استهدفت مواقع في درعا وعلى طول الحدود السورية اللبنانية معطلة بذلك خطوط إمداد الميليشيات، كما واصلت إسرائيل قصف مواقع تابعة «لحزب الله» في ضواحي دمشق.

وقد أسهمت هذه الضربات الجوية في تصعيد التوترات في الجنوب، وفرضت تحديات جمة على وزارة الدفاع، والتي باتت أمام مهمة شاقة تتمثل في تأمين الحدود، والتصدي لشبكات التهريب، والتعامل مع التنافس الإقليمي المتفاقم. كما أنّ غياب هيكل عسكري جنوبي موحَّد يُفاقم هشاشة الوضع الأمني، ويجعل المنطقة عُرضةً لمزيد من الفوضى، مما يُعقّد مساعيَ استعادة الأمن وبناء الثقة من جديد.

أثارت خطة وزارة الدفاع لدمج شخصيات من النظام الأسدي السابق موجة غضبٍ واسعة لافتقارها إلى الشفافية؛ فقرار تعيين شخصيات مثيرة للجدل، مثل **فادي صقر**، المتورط في «مجزرة التضامن» والذي شارك في حملات النظام، أجج مشاعر الاستياء الشعبي. وقد طالبت أُسر الضحايا

ومنظماتُ حقوق الإنسان بتوضيح المعايير المعتمدة في هذه التعيينات، محذرين من أنّ غياب ميثاق واضح للعدالة الانتقالية قد يهدد استقرار النظام السياسي الهش.

ولا تزال مسألة المصالحة مع مجرمي النظام السابق من أكثر القضايا تعقيدًا وإثارةً للانقسام. وقد زاد من تعقيدها ما كشفته المقابلات مع ضباط خدموا في عهد الأسد، من بينهم لواءات وقادة ألوية، حيث أظهرت ردودهم مزيجًا من التفاؤل الحذر والقلق العميق. فمع أنّ هؤلاء الضباط وصفوا عملية نزع السلاح وتسوية الأوضاع بأنها جرت بسلاسة نسبية، إلا أنّ ملامحهم كانت تحمل قلقًا واضحًا بشأن مستقبلهم. إذ بدا الكثير منهم غير متأكد مما إذا كانوا سيُدمجون في الجيش المعاد هيكلته، أم سيُهمّشون بالكامل، ليتركوا في حالة من الضياع قد تزعزع مسار الانتقال السياسي.

علاوة على ذلك، سُرِّحَ مئات الآلاف من موظفي الدولة وإقصاؤهم دون وجود آلية واضحة لإنصافهم. ومن هنا، يمكن لمجلس عدالة انتقالية يخضع لإشراف دولي أن يمثل مخرجًا متوازنًا، يراعي ضرورات المحاسبة دون إقصاء، ويمهد لحل عادل يحافظ على الاستقرار ويعزز المصالحة الوطنية.

رغم السردية التي تروج لوحدة عسكرية تحت لواء وزارة الدفاع، لا تزال عملية الانتقال في سورية محفوفة بالغموض والتحديات. فعلى الرغم من أنّ دمج فصائل «الجيش الوطني» في الوزارة خُطِّطَ له بعناية على مدى السنوات

الثلاث الماضية، إلا أنّ العملية لا تزال هشّةً من الناحية الهيكلية. وغياب كلٍّ من «قسد» والفصائل الجنوبية عن هذا المسار يشي بعمق الانقسامات المستمرة في المشهد العسكري السوري.

إنّ الطريق إلى بناء جيش وطني موحد في سورية بالغُ التعقيد، فرغم كونه ضرورة لتحقيق الاستقرار السياسي ومنع تجدّد النزاع، إلا أنه يظلّ مسارًا هشًّا ومشحونًا بالمخاطر. وتُعَدّ خطة وزارة الدفاع للدمج العسكري محاولةً براغماتيةً لتركيز القوة العسكرية، لكنها ستبقى رهينة النجاح أو الفشل ما لم تُرفَد بحوكمةٍ شاملة، وتعزيزٍ للثقة بين الفصائل، وميثاقٍ واضحٍ للعدالة الانتقالية.

لقد أثبتت «هيئة تحرير الشام» قدرتها على توحيد الفصائل المتنافسة واحتوائها، لكنّ التحدي الحقيقي يكمن في الحفاظ على وحدة الصف والشرعية في سورية ما بعد الأسد. فدمج فصائل «الجيش الوطني» تحت قيادة أحمد الشرع لم يكن تطورًا مفاجئًا، بل كان ثمرةَ وساطات هادئة، وعمليةَ اصطفاف تدريجي استمرت ثلاث سنوات. ومع ذلك، فإنّ هذا لا يضمن استقرارًا طويل الأمد؛ إذ إنّ الاتفاقات بين القيادات قد ساعدت في رأب الصدع بين الفصائل، لكنّ الدوافع الفردية للمقاتلين لا تزال تمثل تحديًا رئيسًا، فكثيرٌ منهم يحمل مظالمَ سابقةً أو التزاماتٍ أيديولوجيةً أو مخاوفَ من

التهميش، مما قد يقوّض تماسك الجيش ما لم تُعالَج هذه المسائل عبر جهودِ مصالحةٍ حقيقية.

ومن بين أكثر القضايا إلحاحًا في سورية تحت قيادة أحمد الشرع: مسألة «العدالة الانتقالية» التي لا تزال تكتنفها الضبابية؛ فرغم انتشار الدعوات إلى المحاسبة –سواء مطالبات ضحايا نظام الأسد أو مطالبات فصائل عانت من انتهاكات «الهيئة» في الماضي– إلا أنّ القيادة الجديدة لم تقدّم موقفًا واضحًا حول كيفية التعامل مع هذه الانتهاكات السابقة. ولا يدل هذا الغموض على تردد استراتيجي فحسب، بل يكشف عن قلق متأصل داخل الإدارة الحاكمة.

وتحظى «الهيئة» التي أصبحت القوة الأمنية المهيمنة في سورية بتاريخ من الانتهاكات وجرائم الحرب، ما يجعل فتح ملف العدالة الانتقالية مغامرةً قد تُعرّض قيادتها للتدقيق والمساءلة. وتزداد هذه المخاطر مع الاتهامات التي سبق أن أطلقها **أبو أحمد زكور**، القائد المنشق عن «الهيئة» في آب ٢٠٢٤م، حيث سرّب تسجيلات صوتية يزعم فيها تورط الجولاني في تفجيرِ معبر أطمة الذي استهدف قادةَ فصائلَ منافسة. يُضاف إلى ذلك ملف الإخفاءات القسرية التي نُسبت إلى الأفرع الأمنية السابقة «للهيئة». وتبعًا لذلك، يتصاعد القلق بين القادة المركزيين في «الجيش الوطني»، إذ أفاد بعضُهم في جلسات خاصة بِنِيّتهم

رفعَ دعاوى قضائية ضد أحمد الشرع، باعتباره القائدَ السابقَ «لهيئة تحرير الشام».

هذه التوترات الداخلية تُفسّر لماذا ظلّ أحمد الشرع مترددًا في معالجة هذه الملفات، إذ إنّ أي خطوة نحو العدالة الانتقالية قد تهدد بتصدّع الهيكل العسكري الجديد من الداخل، مما يجعله عالقًا بين ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي وبين المخاوف من تقويض سلطته الوليدة.

إنّ قضية فادي صقر، القيادي السابق في نظام الأسد والمرتبط بمجزرة التضامن، تُبرز التناقضات في النهج الحالي. فقد اعتُقل فادي صقر لمدة وجيزة، وأُفرج عنه بعد ساعات قليلة، ظهر مجددًا في نفس الحي الدمشقي الذي كان يفرض نفوذه عليه سابقًا. أثار إطلاق سراحه احتجاجات من أُسر ضحايا المجزرة، مما يعبّر عن حالة من الاستياء المتزايد نحو نهج القيادة الجديدة الغامض في التعامل مع العدالة. إذا كان أناس مثل فادي صقر يمكن أن يُعاد إلى صفوف النظام دون محاسبة، فإنّ ذلك يثير قلقًا كبيرًا بشأن ما إذا كانت العدالة ستُطبق أَم ستكون مجرد أداة سياسية.

وحسب ما ذكره قادة «الجيش الوطني» في لقاءات بعد سقوط الأسد، فإنّ نجاح عملية دمج الجيش السوري سيعتمد على ثلاث خطوات فورية تبدأ بتأسيس مجلس للعدالة الانتقالية يتمتع بالشفافية. ودون وجود آليات محاسبة

واضحة ستستمر المخاوف من الانتقام، مما يُضعف الثقة في النظام الجديد. كما يجب أن يدل المجلس الثوري العسكري المقترح على تقاسم السلطة التنوع الفصائلي، وإلا فإنه سيُعرّض مجموعات للتهميش قد تلجأ إلى المعارضة المسلحة. ويجب وضع ميثاق أمني جديد في الجنوب السوري و«قسد» التي تبقى خارج مساعي الدمج بسبب التدخل التركي. من الضروري التفاوض على مسار يضمن مشاركتهم.

وفي هذه الأثناء تواصل إسرائيل تصعيد الأوضاع في الجنوب السوري، مما يزيد من تعقيد جهود دمج الفصائل في درعا والسويداء.

وفي النهاية، فإنّ نجاح الانتقال في سورية يعتمد على قدرة أحمد الشرع على مَركزَة السلطة العسكرية دون إبعاد المؤثرين وذوي النفوذ أو إعادة إشعال التنافسات الفصائلية. إنّ عدم معالجة مظالم المقاتلين والضغوط الخارجية قد يؤدي إلى تدهور الوضع، مما يعيد البلاد إلى الانقسام والقتال من جديد.

بعيدًا عن «الجيش الوطني»، فإنّ دمج «قسد» والفصائل الجنوبية يظل تحديًا معقدًا. رفضُ «قسد» حَلّ نفسها، ومطالبُ الفصائل الجنوبية بالحكم الذاتي، والهجماتُ الجوية الإسرائيلية المستمرة تؤكد هشاشة الانتقال العسكري في سورية.

يتعين على وزارة الدفاع أن تجد توازنًا دقيقًا بين الحفاظ على الحكم المحلي وتعزيز التماسك الوطني، في الوقت الذي تُعالج فيه المصالح الجيوسياسية لتركيا وتضمن أن تكون جهود المصالحة شفافة وشاملة.

إنّ توحيد الجيش السوري في النهاية يعتمد على بناء شرعية سياسية وتأسيس مؤسسات قوية تعالج هموم الفصائل المسلحة، وحقوق ضحايا الصراعات السابقة، والمصالح الإقليمية. ودون ضمانات واضحة للتمثيل السياسي والحماية والعدالة الانتقالية، يبعُدُ أن تلتزم هذه الجماعات بكليتها. إنّ نجاح الوزارة سيعتمد على الحوكمة الشاملة، وآليات المصالحة الموثوقة، والدعم الاقتصادي المستدام، ودون ذلك فإنّ سورية ستخاطر بالعودة إلى دوامة العنف وعدم الاستقرار.

وإنّ إخفاق العقوبات الدولية على نظام الأسد في الماضي يقدم درسًا تحذيريًا. فلم تؤدِ العقوبات إلى انهيار الهيكل الاستبدادي، بل دفعت النظام إلى إنشاء شبكات اقتصادية غير مشروعة أصبحت جزءًا لا يتجزأ من كلٍّ من الحكم واقتصادات النزاع. وهذه الشبكات نفسها ما زالت موجودة تحت القيادة الجديدة في دمشق. التحدي الذي يواجه إدارة أحمد الشرع ليس فقط في توحيد القوة العسكرية، بل في تفكيك هذه الهياكل الاقتصادية دون خلق فراغاتٍ جديدة يمكن أن تستغلها شبكات إجرامية أو فصائل منافسة.

بينما تعبر سورية هذه المرحلة الانتقالية، فإنّ قدرة أحمد الشرع على التوازن بين توحيدِ السلطة ومعالجةِ مظالم الفصائل والإصلاحاتِ الاقتصادية والضغوطِ الخارجية، ستحدد ما إذا كان السلام الهش سيصمد، أَم إذا كانت سورية ستتجه نحو دورة جديدة من عدم الاستقرار.